الأمن النيابية: خروقات إسرائيل تستدعي مراجعة عقود الدفاع الجوي فوراً

اكد عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية، النائب صلاح التميمي، اليوم السبت، أن:"تكرار خروقات إسرائيل للأجواء العراقية يُعد انتهاكاً صارخاً للسيادة الوطنية والقوانين الدولية"، مطالباً الحكومة:"بإجراء مراجعة شاملة وفورية لعقود منظومات الدفاع الجوي، والعمل على إيجاد حلول عاجلة لتعزيز قدرة العراق على حماية مجاله الجوي".

وقال التميمي في تصريحات تابعتها "المطلع"، إن، الكيان الصهيوني انتهك الأجواء العراقية لليوم الثاني على التوالي، في اعتداء سافر على السيادة الوطنية، ما يستدعي تحركاً حكومياً فورياً لمراجعة عقود الدفاع الجوي المتأخرة منذ سنوات.

وأضاف أن:"لجنة الأمن والدفاع سبق وأن حذّرت مراراً من خطورة تأخير إبرام عقود التسليح والتطوير الخاصة بالدفاع الجوي، كونها تمثّل الأساس في تحصين الأجواء العراقية من أي اختراق أو اعتداء خارجي".

وأشار التميمي إلى أن:"استمرار هذا الإهمال يعرّض البلاد لمخاطر كبيرة ويجعل أجواءها مكشوفة أمام الطيران المعادي، سواء في سياق استهداف الأراضي العراقية أو استخدامها كنقطة عبور للاعتداء على دول الجوار".

وتابع، نطالب بموقف حكومي واضح يجيب على تساؤلات مشروعة حول أسباب تعطيل التحديثات الدفاعية، رغم أنها تمثل أولوية استراتيجية للأمن الوطني، مؤكداً على:"ضرورة إعادة النظر في الجداول الزمنية الحالية، وتوفير حلول عملية وعاجلة لحماية الأجواء العراقية من التهديدات المتزايدة".

ويُذكر أن:"الجيش الإسرائيلي نفّذ في اليومين الماضيين غارات جوية استهدفت مواقع داخل إيران، عبر خروقات متكررة للأجواء العراقية، ما أسفر عن سقوط ضحايا وخسائر مادية، وسط مطالبات متصاعدة برد حكومي ودولي تجاه هذه الانتهاكات".